

## أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

بل ما هو قاعدةً ومَذْهُبُ الجمهور أنها لا تفيد نَقْلَ حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ونحو ( ( قَامَ زَيْدٌ بِلِّ عَمْرٍو ) ) و ( ( اضْرِبْ زَيْدًا بِلِّ عَمْرٍا ) ) .

وأما ( ( لا ) ) فَيُعْطَفُ بها بشروطٍ : إفرادِ معطوفها وأن تُسْبِقَ بإيجابٍ أو أمرٍ اتفاقاً ك ( ( هذا زَيْدٌ لا عَمْرٍو ) ) و ( ( اضْرِبْ زَيْدًا لا عَمْرٍا ) ) أو نداءً خلافاً لابن سَعْدَانَ نحو ( ( يَا ابْنَ أَخِي لا ابْنَ عَمِّي ) ) وأن لا يَصْدُقَ أَحَدٌ متعاطفياً على الآخر نَصَّ عليه السُّهَيْلِيُّ وهو حق فلا يجوز ( ( جَاءَ نِي رَجُلٌ لا زَيْدٌ ) ) ويجوز ( ( جَاءَ نِي رَجُلٌ لا امْرَأَةٌ ) ) .

وقال الزَّجَّاجِيُّ : وأن لا يكون المعطوفُ عليه معمولَ فعلٍ ماضٍ فلا يجوز ( ( جَاءَ نِي زَيْدٌ لا عَمْرٍو ) ) ويردُّه قوله : - .

( عُقَابُ تَنْوِيهِ لا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ ... )